المؤيد (يديعوت احرونوت، ٢٠/٨/١٩٨٥). اما عازم ابو عنمان من قرية بديا، المعتقل منذ الرابع والعشرين من شهر تموز (يوليو)، فقد حاول الانتحار مرتين. وقال ابو عنمان: «سانتحر بسببهم، ولكن لماذا اموت بسببهم. البس ذلك حراماً؟» (المصدر نفسه، ١٢/٨/١٩٨٥).

ومحامون وسماسرة يهود

وتبين في اثناء التحقيق الذي اجرته الشرطة ان مقاولاً يهودياً كبيراً في اسرائيل وموظفاً رفيع المستوى في شركة بناء واربعة محامين هم ضمن قائمة المتهمين في قضية سلب الاراضي. وقامت الشرطة باعتقال اثنين من المحامين، هما يسامي معلم، من تل ـ ابيب، واوري بن ـ يهودا، من بيتح تكفا. وقد وجهت ضدهما، في محكمة الصلح في تل ـ ابيب، تهمة الانتماء الى شبكة منظمة تقوم بسلب اراضي من مسنين في الضفة الغربية (المصدر نفسه، ١/٩/١٩٨٥). واستخدم المحاميان اساليب غش وخداع كثيرة منها المصادقة على توكيلات لبيع اراضي على الرغم من تأكدهما ان الموقعين عليها ليسوا اصحابها. وكذلك انتحال صفة اصحاب مناصب عالية في السلطة الاسرائيلية. وقد قام المحاميان مرة بانتحال صفة موظفين في التأمين الوطني ليجعلا المسنين يوقعوا على وثائق من اجل الحصول على مخصصات الشيخوخة، لكنهم في الواقع وقعوا على توكيلات لبيع اراضيهم (المصدر نفسه).

وعرض ممثل الشرطة توقيع حاتم حسام عودة، احد سكان منطقة طولكرم، في الوقت الذي كان فيه حاتم في السجن. وتشير المعلومات التي حصلت عليها الشرطة إلى ان احمد عودة والمحامي اوري بن ـ يهودا وصلا الى السجن وحملا حسام على التوقيع على اوراق ادعيا بانها ضرورية للدفاع عنه، ولكنه وقّع عملياً على توكيل لبيع ارض غير تابعة له. كما عرض ممثل الشرطة توكيلاً وقّع عليه محمود عمر الذي قال، في اثناء التحقيق معه، انه لم يبع ارضه، ولم يوقع على اي وثيقة بشأن بيع اراضٍ. ورفض التوقيع على افادته خوفاً من تزوير توقيعه مرة اخرى (المصدر نفسه، ١٤/٨/١٩٨٥).

اما المحاميان معلم وبن يهودا فقد ادعيا بانه تم تضليلهما من قبل اعضاء شبكة تزوير عمليات شراء الاراضي. لكن القاضية حانه شارون رفضت اقوالهما وامرت باعتقالهما لمدة ثمانية ايام على ذمة التحقيق (المصدر نفسه، ٩/٨/١٩٨٥). اما المحامي الثالث، فهو يعقوب حيروني، من تل ـ ابيب. وتبين للشرطة انه يقف وراء عدد كبير من الشركات الاسرائيلية التي تعمل في اطار تجارة الاراضي في الضفة والمسجلة لدى مسجل الشركات في رام الله. وقد اشترك في عملية شراء الاراضي التي اقيمت عليها مستوطنة عمانوئيل، كما عمل مع موشي زار، تاجر الاراضي واحد اعضاء شبكة الارهاب اليهودية (المصدر نفسه، ٢٢/٨/١٩٨٥). ادعى حيروني بان عملية شراء الاراضي في الضفة تمت بعد ان سجلت الشركات نفسها «كشركات اردنية» في رام الله، لان القانون الاردني ينص على عدم بيع اراض لجهات اجنبية.

وبيعت اراض كثيرة بهذا الاسلوب. اما زار فقد ادعى بان التحقيق في قضية الاراضي لن يؤدي سوى الى ترتيب جديد في المنطقة. واوضح انه يمكن تقسيم من عملوا في هذا الاطار الى مجموعتين: «محررو ارض، وتجار نشطاء عملوا لجني الارباح». وواصل قائلاً: «تبين لي، في بداية السبعينات، ان هناك عرباً معنيون ببيع اراضيهم، ولكن ليس لجهات حكومية، مما دفعنا الى التعامل مع سماسرة عرب من الضفة الغربية» (ذافار، ٢٣/٩/١٩٨٥).

واعترف بعض المتهمين، خلال التحقيق معهم، بان صاحب شركة «دافكا» التاجر اسحق يتاي، من مدينة بيتح تكفا، متورط في قضية سلب الاراضي وتزوير وثائق نقلت عبرها ملكية بعض الاراضي إلى مستوطنين يهود بشكل غير قانوني. وعلى الاثر قامت الشرطة باعتقاله. وادعى ممثل الشرطة، النقيب إيلي سويسا، في محكمة الصلح في تل ابيب، بان يتاي اشترى اراضي بشكل غير قانوني وقدم العون إلى احمد عودة الذي اشترى له ٢٧٠ دونماً من احد سكان احدى القرى الواقعة في قضاء طولكرم. وادعى